مفسر وتفسير

ناصر الدين ابن المنير

وتفسيره البحر الكبير في بحث التفسير

د. طه فارس

شبكة الألوكة
www.alukah.net

www.alukah.net

مُفسِّر وتفسير

(ناصر الدين ابن المُنَيّر وتفسيره البحر الكبير في بحث التفسير)

إعداد

د. طه محمد فارس

شبكة الألوكة - قسم الكتب

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله ومن والاه، وبعد:

فإنَّ ناصر الدِّين ابن المُنَير ممّن لا تخفى على باحث ومتخصص مكانتُه، فهو عَلَم من أعلام التفسير، ومفخرةٌ من مفاخر الدّيار المصرية، وهو سلسل أسرة علمية عريقة، وله باع طويل في التفسير والقراءات والنَّظر والبلاغة والأصلين وفنون شتى، وقد اشتُهر في تعقّبه على كشَّاف الإمام الزمخشري في كتابه: "الانتصاف من الكشّاف".

وأثنى عليه شيخ الإسلام الشيخ عِزُّ الدِّين بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ) فقال: "الدِّيار المصريَّة تفتخر برجلين في طرفيها: ابن دقيق العيد بقُوص، وابن المُنَيّر بالإسكندرية".

إلَّا أننا لم نقف على تفسيره "البحر الكبير في بحث التفسير" ولم نعرف عنه ما يستحقُّه من عناية واهتمام، وهو الذي وُصف بأنَّه تفسير نفيس، وكان متداولًا بين العلماء فنقلوا عنه وأفادوا منه.

وقد وصفه أحدُ الأعلام من حفدة المؤلِّف ـ وهو ابن الدماميني الإسكندراني ـ بأنَّه تفسير ضخم كبير يقع في أكثر من عشرين مجلّدًا.

إلَّا أنَّني من خلال بحثي لم أقف إلَّا على جُزئين منه، وهو ما حملني أن أكتب هذا البحث لألفت اهتمام الباحثين والمهتمين للعناية بهذا التفسير، وتضافر الجهود في البحث عن أجزائه الغارقة في ظلمة خزائن المخطوطات، لتخرج إلى النُّور مرة أخرى.

وإنني أُهيب بالمهتمين بالجوانب اللغوية والبلاغية أن يضعوا هذا التفسير النفيس في دائرة اهتمامهم، وأعتقد أنَّنا سنرى في يوم من الأيام هذا التفسير بين أيدينا، وقد حظي بما يستحقّه من عناية وإخراج.

وقد جعلت بحثي هذا في مقدمة ومبحثين وخاتمة، تناولت في المبحث الأوَّل ترجمة مفصَّلة للمفسّر ناصر الدّين ابن المُنير، وفي المبحث الثاني تحدَّثت عن تفسيره "البحر الكبير في بحث التفسير"، وأمَّا الخاتمة فذكرتُ فيها أبرز نتائج البحث مع التوصيات.

هذا، واللهَ أسأل أن يُحقّق الأُمنية بخروج هذا السِّفر المبارك إلى النُّور، وأن ينفع به المهتمين والمتخصصين، والحمد لله رب العالمين.

وكتبه: طه مُحَمَّد فارس

الجمعة ١٦ صفر ١٤٤٥ الموافق ١ سبتمبر ٢٠٢٣

المبحث الأول

ترجمة أبي العباس، ناصر الدين، ابن المنير[1]

أولًا: اسمه ونسبه ولقبه وكنيته

هو أحمد بن مُحَمَّد بن منصور بن أبي القاسم مختار بن أبي بكر بن علي، أبو العبّاس، ناصر الدين، المعروف بابن المُنَيّر[2]، الجروي الجذاميّ الإسكندرانيّ الأبياري المالكيّ.

ثانيًا: مولده

ولد في ٣ ذي القعدة سنة عشرين وستمائة في الإسكندرية.

ثالثًا: علمه ومكانته

كان إمامًا عالمًا مُفنّنًا، برع في الفقه وفي الأصلين والعربية والأنساب وفنون شتى، وتبحّر في العلوم ودقَّق فيها، له الباع الطويل في علم التفسير والقراءات والنظر والبلاغة والإنشاء، وكان خطيبًا مِصْقعًا، وتسلَّم قضاء الإسكندرية.

وقد أثنى عليه الشيخ عز الدِّين بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ) فقال: "الدِّيار المصريَّة تفتخر برجلين في طرفيها: ابن دقيق العيد[3] بقُوص[4]، وابن المُنَيّر بالإسكندرية"[5].

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام للذهبي ١٥: ٤٩١، العبر في خبر من غبر للذهبي ٥: ٣٤٢، فوات الوفيات لابن شاكر ١: ١٤٩، الوافي بالوفيات للصفدي ٨: ٨٤، مرآة الجنان وعبرة اليقظان لليافعي ٤: ١٤٩، الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون ١: ٢٤٥، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري ٢: ١٨٥، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري ٧: ٣٦٣، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة للسيوطي ١: ٣١٦، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٨٩، طبقات المفسرين للأدنروي (ص: ٢٥٢)، إيضاح المكنون للبغداي ٣: ١٦٦، هدية العارفين للبغدادي ١: ٩٩، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمخلوف ١: ٢٦٩، الأعلام للزركلي ١: ٢٢٠، معجم المؤلفين لكحالة ٢: ١٦١، معجم المفسرين لنويهض١: ٦٦.

(٢) بضم الميم وتشديد الياء. ينظر: تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر ٤: ١٣٢٥.

(٣) مُحَمَّد بن علي بن وهب، أبو الفتح، تقيّ الدين القشيري، المعروف كأبيه وجده بابن دقيق العيد (٦٢٥- ٧٠٢هـ): قاض، من أكابر العلماء بالأصول، مجتهد. أصل أبيه من منفلوط، ثم انتقل إلى قوص، وبها ولد ونشأ صاحب الترجمة، وقد ولي قضاء الديار المصرية سنة (٦٩٥هـ) واستمر به إلى أن توفي بالقاهرة، له تصانيف، منها: إحكام الأحكام في الحديث، والإلمام بأحاديث الأحكام، والاقتراح في بيان الاصطلاح. ينظر: مرآة الجنان ٤: ١٧٧، فوات الوفيات ٣: ٤٤٢، الأعلام للزركلي ٦: ٢٨٣.

(٤) وهي اليوم مدينة في محافظة قنا في مصر، تقع على الضفة الشرقية من نهر النيل، جنوب القاهرة بحوالي (٦٤٥كم). من موقع ويكيبديا. وينظر: معجم البلدان لياقوت ٤: ٤١٣.

(٥) ينظر: الديباج المذهب ١: ٢٤٥، حسن المحاضرة ١: ٣١٦، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩٠.

وكان لا يُنَاظَر تعظيمًا لفضيلته، بل تُورَد الأسئلة بين يديه ثمَّ يُسْمَع مَا يُجيب فيها، فقد سأله ابنُ دقيق العيد (ت: ٧٠٢هـ) يومًا عن الحُجَّة في كون عمل أهل المدينة حُجّة، فقال: وهل يتَّجه غيرُ هذا؟ وذكر كلامًا طويلًا، فلم يتكلّم الشيخُ معه، فلمّا خرج سُئل عن ترك الكلام معه، فقال: رأيتُ رَجلًا لا يُنتَصف منه إلَّا بالإساءة إليه[١].

وقد ذكر في ديباجة تفسيره أنَّه لم يجتمع بأبي عمرو بن الحاجب[٢] حتى ضغط مختصريه في الفقه والأصول[٣].

رابعًا: أعماله

ولي ابن المُنَيّر نظرَ الأحباس والمساجد وديوان النظر في الإسكندرية، ثمَّ ولي القضاءَ فيها نيابةً عن القاضي ابن التّنسيّ سنة (٦٥١هـ)، ثمَّ ولي القضاء استقلالًا، وخطابتها في سنة (٦٥٢هـ)، ثمَّ عُزِل عن ذلك، ثمَّ ولي، ثمَّ عُزِل، وقد دَرَّس بعِدَّة مدارس.

خامسًا: نشأته وأسرته

نشأ ابن المنير في مدينة الإسكندرية التي كانت من حواضر العلم في أسرة علميَّة مشهورة، فقد كان أبوه عالمًا إمامًا قاضيًا جليلًا، وهو وجيه الدّين أبو المعالي مُحَمَّد بن منصور (ت: ٦٥٦هـ)[٤]، وكذا أخوه زين الدّين عليّ بن مُحَمَّد (ت: ٦٩٥هـ) فقد كان قاضيًا، وَوُصف بأنَّه صدر جليل، كامل الفضيلة، ولي قضاء الثّغر مدّة، ودرّس وأفتى وحدّث وصنَّف، وله شرح عظيم على البخاري[٥]، وخاله الشيخ كَمَال الدّين بن فَارس أبو إسحاق (ت: ٦٧٦هـ) شيخ الْقُرَّاء ومسندهم وهو ابن الوزير الصاحب نجيب الدين التميمي الإسكندراني ثم الدمشقي[٦]، وخاله الآخر الشيخ سراج الدين، أبو بكر، عبد الله بن أحمد (ت: ٦٨٥هـ) كان شيخًا جليلًا، عالي الإسناد،

---

(١) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩٠.

(٢) عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو، جمال الدين ابن الحاجب (٥٧٠- ٦٤٦هـ): فقيه مالكي، ونحوي من كبار علماء العربية، وهو كردي الأصل، ولد في أسنا من صعيد مصر، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، وكان أبوه حاجبا فَعُرف به، من تصانيفه: الكافية في النحو، ومختصر الفقه، ويُسمَّى: "جامع الأمهات" و " المقصد الجليل"، و "منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل" في أصول الفقه، و" مختصر منتهى السول والأمل". ينظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣: ٢٤٨، هدية العارفين ١: ٦٥٤، الأعلام للزركلي ٤: ٢١١.

(٣) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام ١٤: ٨٤٦.

(٥) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٨١٩، الوافي بالوفيات ٢٢: ٩٠.

(٦) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٣٠٤.

مشهورًا[١]، وأما جده لأمّه الصاحب نجيب الدين، أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي الإسكندراني (ت: ٦٣٨هـ) والد كمال الدين وسراج الدين فكان وزيرًا ومقرئًا وكاتبًا[٢].

وأمَّا أُمّه فيظهر ممّا نقل عنها أنَّها صاحبةُ دين وعلم وعقل، فقد خاصمت ابنها ناصر الدّين لمَّا أراد أن يصنّف في الردّ على الأحياء، وقالت له: "فرغت من مضاربة الأحياء، وشرعت في مضاربة الأموات"، فترك ذلك[٣].

ويذكر أن ابن أخيه عبد الواحد بن منصور بن مُحَمَّد بن المنير، أبو مُحَمَّد، فخر الدين (ت: ٧٣٣هـ) كان شيخ الإسكندرية، وتلقَّب بِعزّ القُضاة، وكان فقيهًا فاضلًا أديبًا، وألَّف تفسيرًا في عشر مجلدات[٤].

خامسًا: شيوخه

تلقَّى ابن المنير علمَه عن عدد من الشيوخ، منهم:

. والده وجيه الدّين أبو المعالي مُحَمَّد بن منصور (ت: ٦٥٦هـ)، فقد سمع منه الحديث وتفقه به.

. المحدث يوسف بن عبد المعطي، الصّدر جمال الدّين، أبو الفضل ابن المخِيليّ، الغسّانيّ، الإسكندراني، المالكيّ (ت: ٦٤٢ هـ) سمع منه الحديث[٥].

. الفقيه والأصولي جمال الدين ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ) فقد تفقه به وتفنن، وكان قد ضغط مختصريه في الفقه والأصول، وأجازه بالإفتاء.

. المحدّث ابن رواج، رشيد الدين، أبو مُحَمَّد، عبد الوهاب بن ظافر بن علي بن فتوح الإسكندراني المالكي (ت: ٦٤٨هـ)[٦] سمع منه الحديث وذلك بسماعه من الحافظ السِّلَفيّ، أبي طاهر، صدر الدين، أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد (ت: ٥٧٦هـ)[٧]. قال ابن قريش[٨]: "وخَرَّجتُ له مشيختَه وقرأتُها عليه".

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٥٤٤.

(٢) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٣٠٤، سير أعلام النبلاء ٢٣: ٧٤.

(٣) ينظر: بغية الوعاة ١: ٣٨٤، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١.

(٤) ينظر: الوافي بالوفيات ١٩: ١٨٤، طبقات المفسرين للأدنروي (ص: ٢٧٢)، الأعلام ٤: ١٧٧، معجم المفسرين ١: ٣٣٦.

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء ٢٣: ١١٧، تاريخ الإسلام ١٤: ٤٣٠.

(٦) ينظر: العبر في خبر من غبر ٥: ٢٠٠، حسن المحاضرة ١: ٣٧٨.

(٧) ينظر: وفيات الأعيان ١: ١٠٥.

(٨) وهو إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الرحمن المخزومي المصري، تاج الدين، أبو الطاهر توفي سنة (٦٩٤ هـ). ينظر: ذيل تذكرة الحفاظ (ص: ٨٣)، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩٠.

. العلامة النحوي جمال الدِّين التِلمسانيّ، الزَّناتيّ، المالكيّ، أبو عَبْد اللَّه، محمَّد بْن عَبْد اللَّه، المعروف بابن حافي رأسه (ت: ٦٩١ هـ) قرأ عليه ابن المنير شيئًا من النَّحو[١].

. وسمع الحديث كذلك من أبي بحر عبد الوهاب بن رواح بن أسلم الطوسي[٢].

ثامنًا: تلامذته

سبق أن ذكرت في أعمال ابن المنير أنه درَّس في عدة مدارس، مما يؤكد على تلقي عدد من الطلبة عنه، وقد ذكرت لنا كتب الترجمة عددًا ممن تلقوا عنه، منهم:

. المفسر أبو حيان الأندلسي، مُحَمَّد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ) صاحب تفسير البحر المحيط[٣].

. مُحَمَّد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي، أبو عبد الله (ت: ٧٣٦هـ)[٤].

. علي بن سالم بن صدقة اللخمي المالكي الشهير بتاج الدين الفاكهاني، أبو حفص (ت: ٧٣٤هـ)[٥].

ـ ابن أخيه عبد الواحد بن شرف الدين منصور بن مُحَمَّد بن المُنَيّر (ت: ٧٣٣هـ) شيخ الإسكندرية، وقد تلقب بعز القضاة، وكان فقيهًا مفسرًا أديبًا[٦].

تاسعًا: مؤلفاته

وله تصانيف حسنة جليلة مفيدة، منها:

. تفسير القرآن العظيم، وقد سمَّاه: "**البحر الكبير في بحث التفسير**"، وسيأتي الحديث عنه مُفصَّلًا في المبحث الثاني.

. "**الانتصاف من الكشّاف**": ألَّفه في عنفوان الشبيبة، وبيّن فيه ما تضمَّنه الكشّاف من الاعتزال، وناقشه في أعاريبه فأحسن فيها الجدال[٧]، وقد كتب له عليه الشيخ عِزُّ الدِّين بن عبد السلام بالثّناء عليه، وكذا الإمام شمس الدّين الخُسروشاهيّ (ت: ٦٢٥هـ)، أحد شيوخ الشيخ شهاب الدّين القرافي (ت: ٦٨٤هـ)، وغيرهما من العلماء[٨]. وأكثر عنه النقل كلٌّ من الإمام شرف الدين الطيبي (ت: ٧٤٣هـ) في حاشيته على الكشاف المسماة:

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٧٣٦.

(٢) ينظر: الديباج المذهب ١: ٢٤٥، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩٠. ولم أقف له على ترجمة.

(٣) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩٠.

(٤) ينظر: الديباج المذهب ٢: ٣٢٨، شجرة النور الزكية ١: ٢٩٨.

(٥) ينظر: الديباج المذهب ٢: ٨٠، الدرر الكامنة ٤: ٢٠٩، شذرات الذهب ٨: ١٦٩.

(٦) ينظر: الوافي بالوفيات ١٩: ١٨٤.

(٧) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار للسيوطي ١: ١٠.

(٨) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١.

"فتوح الغيب في الكشف عن قناع الرّيب"، والإمام السيوطي في حاشيته على البيضاوي: "نواهد الأبكار وشوارد الأفكار". وقد اتسمت عبارات ابن المنير في الرد على الزمخشري بشيء من الحدة والقسوة، وبالغ في رده حتى جانب الإنصاف في بعض الأحيان، فتعقَّبه ابنُ بنت العراقي، علم الدّين، عبد الكريم بن علي الأنصاريّ (ت: ٧٠٤هـ)، في كتابه: "الإنصاف مختصر الانتصاف من الكشاف" وهو محاكمات بين الزمخشري وابن المنير، ليكون هذا الكتاب حكمًا بين صاحب الكشاف وصاحب الانتصاف[١].

وذكر السيوطي في نواهد الأبكار وشوارد الأفكار أن الإمام جمال الدين ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) لخّصهما في مختصر لطيف، مع يسير زيادة خفيفة[٢]، وسَمَّى مختصره: "تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف"[٣].

. "**الاقتفا في فضائل المصطفى عليه الصلاة والسلام**" عارض به الشفا للقاضي عياض، وقد ذكر حاجي خليفة في الكشف: "أنه رُتِّبَ على قسمين: الأول: في فضائله. والثاني: في سيَره. وبسط قصة المعراج بسطًا في أربعة أبواب، وفيه فوائد كثيرة"[٤].

. "**المتواري على تراجم البخاري**" أو "**مناسبات تراجم البخاري**" أو "**المتواري على مناسبات تراجم البخاري**"، فقد اختلف في نسبة الكتاب وعنوانه، فالأكثرون أنه منسوب لناصر الدين أحمد ابن المنير، ومنهم من ينسبه لأخيه علي زين الدين[٥].

. "**التيسير العجيب في تفسير الغريب**": وهو نظم لبيان الغريب من كل سور القرآن، من الفاتحة إلى الناس، في (٢٤٨٢) بيتًا، وقد جمع في هذا النظم بين الرواية والدراية وأورد الآراء المختلفة في شرح الألفاظ دون التنبيه على قائليها، واهتم بالقراءات والإعراب والناسخ والمنسوخ وأسباب النزول، وغير ذلك من علوم القرآن[٦].

. "**تفسير حديث الإسراء**" أو "**أسرار الإسراء**"[٧] وهو كتاب نفيس للغاية، فيه فوائد جليلة واستنباطات

---

(١) والكتاب مطبوع في جائزة دبي في جزئين، ط١/١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م. وذكر في هدية العارفين ١: ٦١ أن عنوانه: "الإنصاف حكمًا بين الكشاف والانتصاف"، وذكر حاجي خليفية في كشف الظنون ١: ١٧٣ أن له كتابًا آخر بعنوان: "الانتصار للزمخشري من ابن المنير" وقال: هو غير الإنصاف الآتي قريبًا. ولتحقيق عنوان الكتاب ينظر كتاب الإنصاف المنشور في جائزة دبي للقرآن الكريم ١: ٣٩.

(٢) ينظر: نواهد الأبكار وشوارد الأفكار ١: ١٠.

(٣) ينظر: هدية العارفين ١: ٤٦٥.

(٤) ينظر: كشف الظنون ١: ٨١.

(٥) ينظر: كشف الظنون ١: ٥٤١، هدية العارفين ١: ٩٩، تاريخ التراث العربي الحديث لسزكين ١: ٢٤٩. وقد طبع بعنوان: المتواري على أبواب البخاري بتحقيق: علي حسن عبد الحميد ومكتب عطاءات العلم، والمتواري على تراجم أبواب البخاري بتحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مع الاتفاق على نسبته لناصر الدين أحمد.

(٦) وقد قام بتحقيقه د. سليمان ملا إبراهيم أوغلو، ونسبه لابن المنير ناصر الدين، ونشر في دار الغرب الإسلامي، ط١/ ١٩٩٤م. إلا لم يحقق في صحة نسبته لمؤلفه. فمن الباحثين من ينسبه لابن أبي العافية الزناتي، أحمد بن مُحَمَّد (٩٦٠-١٠٢٥هـ)، كما في الدراسة التي قدَّمها الدكتور حسين مُحَمَّد نصار بعنوان: "كتب غريب القرآن الكريم" (ص: ١٩)، ونُشرت في مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

(٧) ينظر: حسن المحاضرة ١: ٣١٦.

حسنة، على طريقة المتكلمين لَا على طَرِيقَة السّلف[١]. وقد ذكر له في طبقات المفسرين للأدنروي، وفي هدية العارفين للبغدادي[٢] كتاب بعنوان: أسرار الأسرار، ولم تُذْكر أيّ معلومة عنه، وأعتقد أن العنوان قد تحرّف عن: "أسرار الإسراء" كما ذكر السيوطي، والله أعلم.

. "**مختصر التهذيب**" وهو من أحسن مختصراته[٣]. و"التهذيب" لأبي مُحَمَّد، محيي الدين، الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٠هـ)، وهو في الفقه الشافعي[٤].

. ضغط مختصري ابن الحاجب في الفقه والأصول، فقد ذكر في ديباجة تفسيره أنَّه لم يجتمع بأبي عمرو بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) حتى ضغط مختصريه في الفقه والأصول[٥]، ولابن الحاجب كما سبق في ترجمته مختصر في الفقه يُسمَّى: "جامع الأمهات" و " المقصد الجليل"، ومختصر في الأصول يسمى:" مختصر منتهى السول والأمل".

. "**شرح البرهان في أصول الفقه**" لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، وقد وصفه بدر الدين ابن الدماميني (ت: ٨٢٧هـ) بأنه شرح لا نظير له[٦].

. "**منح مولانا الباري في مناقب الشيخ أبي القاسم بن منصور بن يحي المالكي الإسكندري الكُبَّاري**"[٧]، أو "**مناقب القُبَّاري**"، والقُبَّاري: هو أبو القاسم بن منصور القبّاريّ الزّاهد، وقد سمّاه الإمام أبو شامة محمدًا (ت: ٦٦٢هـ)' كان شيخًا صالحًا، عابدًا، قانتًا، خائفًا من الله، منقطعَ القرين في الورع، والإخلاص، وكان مقيمًا ببستان له بجبل الصيقل بظاهر الإسكندرية، وبه مات، وبه دفن بوصية منه[٨].

. "**عقود الجواهر على أجياد المنابر**": وهو ديوان خطب مشهور بديع[٩]، ومن بديع خطبه ما ذكره الإمام الذهبي في ترجمته، أنه لما دخل هولاكو الشام، خطب الناس فقال: "الحمد لله الَّذِي يرحم العيون إذا دمعت، والقلوبَ إذا خَشَعت، والنّفوسَ إذا خضعت، والعزائم إذا اجتمعت، الموجودِ إذا الأسبابُ انقطعت، المقصودِ إذا

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٤٩١، فوات الوفيات ١: ١٤٩، الوافي بالوفيات ٨: ٨٥، المنهل الصافي ٢: ١٨٦، هدية العارفين ١: ٩٩، الأعلام ١: ٢٢٠، معجم المؤلفين ٢: ١٦٢

(٢) ينظر: طبقات المفسرين للأدنروي (ص: ٢٥٣)، هدية العارفين ١: ٩٩.

(٣) ينظر: الديباج المذهب ١: ٢٤٥، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١، هدية العارفين ١: ٩٩، شجرة النور الزكية ١: ٢٦٩.

(٤) ينظر: وفيات الأعيان ٢: ١٣٦.

(٥) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١.

(٦) ينظر: مصابيح الجامع للدماميني١: ١١٠ في رسالته: الفتح الرباني في الرد على التبياني. وقد نقل عنه الإمام الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ) في كتابه إرشاد الفحول ٢: ٤٩.

(٧) ينظر: إيضاح المكنون ٤: ٥٧٧، هدية العارفين ١: ٩٩، وقد ورد فيهما: الكباري.

(٨) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٦٧، ٦٨.

(٩) ينظر: الديباج المذهب ١: ٢٤٥، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١.

الأبواب امتنعت، اللّطيف إذا صدمتِ الخطوبُ وصَدَّعت، رُبَّ أقضيةٍ نزلت فما تقدّمت حتّى جاءت ألطافٌ دفعت، فسبحان من وسعت رحمتُه كلَّ شيء، وحُقّ لها إذا وَسِعت، وسَعَت إلى طاعته السماواتُ والأرض حين قَالَ: ﴿ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ فأطاعتْ وسمعت، أحمدُه لصفاتٍ بَهَرتْ، وأشكُرُه عَلَى نعمٍ ظهرتْ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك لَهُ، شهادةً عَن اليقين صدرتْ، وأشهدُ أن مُحَمَّدًا عبده ورسوله، بعثَهُ والفتنةُ قد احتدَّت، والحاجةُ قد اشتدَّت، ويدُ الضّلالِ قد امتدَّت، وظُلُمات الظُّلم قد اسودَّت، والجاهليّة قد أخذت نهايتَها، وبلغت غايتها، فجاء بمحمدٍ صَلَّى الله عليه وسلم، فمَلَك عِنانها، وكَبَتَ أعيانَها، وظهرتْ آياتُه فِي الجبابرة، فهلَكَت فرسانُها، وفي القياصرة فَنَكّست صُلبانها، وفي الأكاسرة فَصَدَّعت إيوانها، فأوضح عَلَى يده المحجَّة وأبانها، صلى الله عَلَيْهِ وعلى آله، فروع الأصل الطّيّب، فما أثبتَها شجرةً وأكرم أغصانها.

أيها النّاس، خافوا اللَّهَ تأمَنوا فِي ضمان وعده الوفي، ولا تخافوا الخلقَ وإن كَثُروا، فإنَّ الخوف منهم شِركٌ خفيّ، ألَا وإنَّ مَن خاف اللَّه خافَ منه كلُّ شيء، ومن لم يخفِ اللَّهَ خافَ من كلّ شيء، وإنّما يخاف عِزّ الرّبوبيّة من عَرَف من نفسه ذُلّ العبوديّة، والاثنان لا يجتمعان فِي القلب، ولا تنعقد عليهما النيَّة، فاختاروا لأنفسكم، إمَّا الله وإمّا هذه الدنيا الدَّنية، فمن كانت الدُّنيا أكبرَ همّه لم يزل مَهمومًا، ومن كانت زهرتُها نُصبَ عينِه لم يزل مَهزومًا، ومن كانت جِدّتها غايةَ وَجْده لم يزل مُعْدَمًا حتّى يصيرَ معدومًا، فاللهَ اللَّهَ عبادَ اللَّه، الاعتبارَ الاعتبارَ، فأنتم السُّعداء إذا وُعظتم بالأغيار، أصلِحوا ما فَسد، فإنّ الفساد مقدِّمة الدّمار، واسْلكُوا الجِدّ تنجوا فِي الدّنيا من العار، وفي الآخرة من النَّار، اتقوا اللَّه وأصلِحوا تُفْلحوا، وسَلّموا تَسلموا، وعلى التّوبة صَمِّموا واعزموا، فما أشقى من عقد التّوبة بعد هذه العِبَر ثمَّ حلّها، ألَا وإنَّ ذنبًا بعد التّوبة أقبح من سبعين قبلها"[1].

عاشرًا: أشعاره

لابن المنير شعر لطيف[2]، فقد كتب إلى الوزير الفائزي يسأله رفع التصقيع عن الثغر، فقال:

إذا اعتـــلّ الزّمـــان فمنـــك يرجـــو ... بنـــو الأيّام عاقبـــةَ الشّـــفاء

وإن ينـــزل بســـاحتهم قضـــاء ... فأنـــت اللّطـــف في ذاك القضـــاء

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٤٩١.

(٢) ينظر: فوات الوفيات ١: ١٤٩، الوافي بالوفيات ٨: ٨٥، النجوم الزاهرة ٧: ٣٦٢، المنهل الصافي ٢: ١٨٦.

وقال فيمن نازعه الحكم:

قـــل لمـــن يبتغـــي المناصـــب بالجهـــ ـــل تنحّـــى عنهـــا لمـــن هـــو أعلـــم

إن تكـــن في ربيـــع وُلِّيـــت يومًـــا فعليـــك القضـــاء أمســـى محـــرّم

عاشرًا: وفاته:

توفي ابن المُنَيّر بالثغر[1] بالإسكندرية يوم الخميس مستهل شهر ربيع الأول سنة (٦٨٣هـ)، عن عمر يناهز الستين، وقد دُفن ـ رحمه الله ـ بتربة والده عند الجامع المغربي[2]، وقيل: قُتِل مسمومًا[3].

(١) وهو موضع قريب من الإسكندرية. ينظر: معجم البلدان لياقوت ٢: ٧٩.

(٢) ينظر: النجوم الزاهرة ٧: ٣٦١، شجرة النور الزكية ١: ٢٦٩، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١.

(٣) ينظر: طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١.

المبحث الثاني

البحر الكبير في بحث التفسير

أولًا: نسبة التفسير لمؤلِّفه والتحقيق في عنوانه وثناء العلماء عليه

أكثر من ترجم لابن المنير نسب إليه كتابًا في التفسير، إلَّا أنَّهم اختلفوا في عنوانه، فذكر ابنُ فرحون في الديباج المذهب ١: ٢٤٥، والداوودي في طبقات المفسرين ١: ٩١، ومخلوف في شجرة النور الزكية ١: ٢٦٩، ونويهض في معجم المفسرين ١: ٦٦ أنَّ عنوانه: "**البحر الكبير في نُخَب التفسير**"، أمَّا بدر الدين الدماميني في رسالته الفتح الرباني في الرد على التبياني أول مصابيح الجامع ١: ١١٠، والبغدادي في إيضاح المكنون ٣: ١٦٦، وفي هدية العارفين ١: ٩٩، وكحالة في معجم المؤلّفين ٢: ١٦٢ فذكروا أنَّ عنوانه هو "**البحر الكبير في بحث التفسير**".

وبالرُّجوع إلى ما وقفت عليه من أجزاء النُّسخ المخطوطة للتفسير، وهما نسخة دار الكتب المصرية التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ونسخة مكتبة غوتا الألمانية التي تبدأ بقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، نجد توافقهما على تسمية التفسير بـ "**البحر الكبير في بحث التفسير**"، وهو ما يُؤكّد صحَّة ما ذُكر في مصابيح الجامع وإيضاح المكنون وهدية العارفين، وتحريف ما ذُكِر في غيرها، كما أنَّ جزء العنوان الأول وهو "البحر الكبير" لا يتناسب مع جزئه الآخر وهو "نُخب التفسير"، الذي يُفهم منه الانتخاب والاختيار، وهو ليس كذلك كما سيتضح من خلال النقول التي سأنقلها منه، فالأصح والأنسب إذًا أن يكون عنوانه: "البحر الكبير في بحث التفسير"، والله أعلم.

وقد وُصِف هذا التفسير بأنه تفسير نفيس[(١)]، وأنه يزيد على عشرين مجلدًا ضخمة، وقد اعتُرض عليه في هذه التسمية بأنَّ البحر الكبير مالح، وأُجيب عن ذلك بأنَّه محلُّ العجائب والدُّرر[(٢)].

ويذكر أنَّ ممَّن سمَّى تفسير بالبحر أو البحار، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت: ٢٠٩هـ) فقد سمَّى تفسيره: "بحار القرآن"، وكذا ابن الداية، أبو بكر، نجم الدين الأسدي الرازي (ت: ٦٥٤هـ) سمَّى تفسيره: "بحر الحقائق والمعاني في تفسير السبع المثاني"، وكذا أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تلميذ ابن المنير، سمَّى تفسيره: "البحر المحيط في التفسير" (مطبوع)، وكذا حيدر بن علي الآملي (ت بعد: ٧٨٢هـ) سمى تفسيره: "البحر الخضم في تفسير القرآن الأعظم"، وكذا منلا مسكين، معين الدين، مُحَمَّد بن عبد الله الهروي (ت بعد: ٨١١هـ) سمَّى تفسيره: "بحر الدرر في التفسير"، وكذا شهاب الدين الزَّاوِلي الهندي (ت: ٨٤٨هـ) سمَّى تفسيره: "البحر الموّاج والسّراج الوهَّاج"، وكذا

---

(١) ينظر: تاريخ الإسلام ١٥: ٤٩١.

(٢) ينظر: الديباج المذهب ١: ٢٤٥، مصابيح الجامع للدماميني ١: ١١٠، طبقات المفسرين للداوودي ١: ٩١، إيضاح المكنون ٣: ١٦٦، هدية العارفين ١: ٩٩، وشجرة النور الزكية ١: ٢٦٩، معجم المؤلفين لكحالة ٢: ١٦٢، معجم المفسرين لنويهض ١: ٦٦.

علاء الدين السمرقندي الحنفي، علي بن يحيى (ت: ٨٦٠هـ)، سمَّى تفسيره: "بحر العلوم في تفسير القرآن"، وكذا أزلي زاده القُونوي، عبد الرحمن بن إبراهيم (ت: ٩٧٢هـ) سمَّى تفسيره: "بحر العلوم في تفسير القرآن"، وكذا أبو العباس أحمد بن عجيبة الفاسي (ت: ١٢٢٤هـ)، سمَّى تفسيره: "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد" (مطبوع)[١].

ثانيًا: نقول العلماء عن تفسير البحر الكبير

ممَّن نقل عن "البحر الكبير في بحث التفسير" لابن المُنَيّر أحدُ العلماء الأعيان كما وصفه وليُّ الدِّين الملَّوي، ابنُ المنفلوطي (ت: ٧٧٤هـ) في رسالته: "بيان أُمّهات المُهمَّات الأكبر" ولكنَّه لم يُسَمّه، وذلك في فصل تحقيق الحَقِّ من خلال سورة الإخلاص، فنقل عنه قوله: "إنَّ السورة الكريمة مع إيجازها جامعةٌ لقواعد العقائد العقليَّة، مُشتملةٌ على أنواعها الثلاثة، ممَّا يجوز ويجب ويستحيل، وعلى قسمي كلٍّ منها، فقولُه تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ بيانٌ لِمَا يجوز من تكوين الأكوان العلوية والسفلية، الدنيوية والأخروية، إذ معناه: به تكونت الموجودات، وبه قامت المخلوقات، على ما ذكره مُؤلِّف "البحر الكبير في بحث التفسير"..."[٢].

وبدر الدين الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) في كتابه البرهان في علوم القرآن، فقال: "قال ابن المنير: الظاهر أن قوله: ﴿اتقوا الله حق تقاته﴾ إنما نُسِخ حُكْمه لا فَضْلُه وأَجْرُه، وقد فسر النَّبيُّ ﷺ: ﴿حق تقاته﴾ بأن قال: «هو أن يطاع فلا يُعصَى، ويُذْكَر فلا يُنسى، ويُشْكر فلا يُكفر»، فقالوا: أيُّنا يُطيق ذلك؟ فنزلت: ﴿فاتقوا الله ما استطعتم﴾، وكان التكليف أولًا باستيعاب العمر بالعبادة بلا فترة ولا نُعاس، كما كانت الصلاة خمسين، ثمَّ صارت بحسب الاستطاعة خمسًا والاقتدار، مُنَزّل على هذا الاعتبار، ولم ينحط من درجاته" ثم قال: "والحديث الذي ذكره ابن المنير في تفسيره ﴿حق تقاته﴾ لم يثبت مرفوعًا، بل هو من كلام ابن مسعود، رواه النسائي وليس فيه قول الصحابة: "أينا يطيق ذلك""[٣].

وفي سياق الحديث عن اختلاف الفاصلتين القرآنيتين في موضعين متشابهين، قال الزركشي: "من بديع هذا النوع اختلاف الفاصلتين في موضعين، والمُحَدَّث عنه واحد؛ لنكتة لطيفة وذلك قوله تعالى في سورة إبراهيم: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، ثمَّ قال في سورة النَّحل: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النحل: ١٨] قال القاضي ناصر الدين ابن المُنير في تفسيره الكبير: "كأنَّه يقول: إذا حصلت النِّعَمُ الكثيرة فأنتَ آخذُها وأنا مُعطيها، فحصل لك عند أخذها وصفان:

---

(١) ينظر: كشف الظنون، هدية العارفين، معجم المفسرين لنويهض، الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط ج٢/ق٢/٤٤٢.

(٢) ينظر: بيان أمهات المهمات الأكبر [١/ أ].

(٣) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢: ٥٧، ٥٨.

كونك ظلومًا وكونكَ كفَّارًا، ولي عند إعطائها وصفان، وهما: أنِّي غفورٌ رحيم، أُقابِل ظلمَكَ بغفراني، وكَفْرَكَ برحمتي، فلا أقابِلُ تقصيرَكَ إلَّا بالتوفير، ولا أُجازي جفاءَكَ إلَّا بالوفاء"[1].

وكذا في كتابه البحر المحيط في أصول الفقه، عند ذكر خلاف الأصوليين بإخبار الله تعالى بأن أبا لهب لن يؤمن، فقال: "وناقش القرافي في التمثيل بأبي لهب، وقال: إنَّما يُتوهّم أنَّ الله أخبر بعدم إيمانه من قوله تعالى: ﴿تبت يدا أبي لهب وتب﴾ [المسد: ١] ولا دليل فيه، لأنَّ التبَّ هو الخسران، وقد يَخْسَر الإنسانُ، ويدخل النارَ وهو مؤمن لمعاصيه، وأمَّا قوله تعالى: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾ [البقرة: ٦] فمخصوصة، ولذلك أنكر ابن المُنَيِّر في تفسيره صِحَّتها، وقال: هذا لا يثبت ولا يوجد في الكتاب العزيز ولا في الخبر أنَّ الله تعالى أخبر أن أبا جهل لا يؤمن، وكلَّفه بالإيمان بأن لا يؤمن، وقال: إنّما ينبغي التمثيل بقضية ثعلبة فإنَّه عاهد الله إن وسَّع عليه لَيَتصدّق، فلمَّا أعطاه اللهُ وجاءَه مُصَدّق رسولِه ﷺ يطلب منه الزكاةَ امتنع، وقال: (ما هذه إلَّا والجزية سواء)، فرجع المصَّدّق إلى رسول الله ﷺ وأخبره، فأنزل الله: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُم مِّن فَضْلِهِۦ بَخِلُوا۟ بِهِۦ وَتَوَلَّوا۟ وَّهُم مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ﴾ [التوبة: ٧٥ – ٧٧] قال: فهذا الذي نبغي أن يُمَثّل بها التكليف، بخلاف المعلوم مع انكشاف العاقبة لثبوتها في الكتاب العزيز. قال: وقد علمتَ اختلاف الأصوليين هل يستمر التكليف مع كشف العاقبة نظرًا إلى أن الإيمان من جنس الممكن، أو لا يستمر نظرًا إلى ما يخلص من الجمع بين الضدين؟ أو نقول كما قال الإمام: إنَّ الله كلَّف هؤلاء بالإيمان على الإطلاق، ولم يكلفهم الإيمان بعدم الإيمان، وهو مخلص ضعيف، فإنَّه إذا كلَّفهم على العموم أن يُصَدِّقوا بكلِّ خبر، ومن جملة هذا العموم الخبر بأنهم لا يصدقون عاد الإشكال. والتحقيق: التزام رفع التكليف عن هؤلاء، ويقدر أحدهم عند إخبار الله عنه بأن يؤمن أبدًا في عدد الأموات الذين يئس منهم، وانقطع التكليف في حقهم، نقمة عليهم لا رحمة بهم. اهـ. ثم قال الزركشي: وهو قول عجيب، وأقرب منه ما سبق عن الأستاذ والجويني وابن عبد السلام. وقوله: إنها نزلت في ثعلبة قد أنكره ابن عبد البر"[2].

ونقل عنه في موضع آخر: "قال ابن المنير في تفسيره الكبير: ومن ثَمَّ أشكل مذهبُ مالك – رحمه الله – في تحنيث الحالف ببعض المحلوف عليه، فإنَّه إلزامٌ له بمقتضى خلافِ حقيقة لفظه، وحمل عليه أنَّه أراد المجاز، وهو يقول: ما أردتُّه، فاحملوا لفظي على الحقيقة، أو عسى أنَّ مُكلَّفًا قَدَّر الجملة في المعنى بالأجزاء، فكان معنى لفظه عنده: لا أكلت جزءًا من الرغيف. وأخذ ذلك في أجوبة الدعاوى فيما إذا قال: لا تستحق عليَّ العشرة، فإنَّ

(١) ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢: ٨٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٢: ١٢١، ١٢٢.

محمل النفي على الأجزاء، أي: ولا شيء منها، ولهذا يلزمه في أجوبة الدعاوى، ولا شيء منها مع قرينة كون الحالف في مثله يريد الاجتناب ومباعدة المحلوف عليه، فمتى أكل الرغيف إلا لقمة فإنه مقصود الاجتناب" [(١)].

وفي موضع آخر قال: "وقال ابن المنير في تفسيره: اللام تفيد الاستيعاب، والجمعية تفيد التعدد، وما كلُّ تعدُّدٍ استيعابًا، فإن قلتَ: أليس يتداخل التعدُّد والاستيعاب، فينبغي أن يُكْتَفى بالاستيعاب، فلا يحتاج مع لام الجنسية إلى الجمع؟ قلت: احتِيج إلى صيغة الجمع لقطع احتمال التخصيص إلى الواحد، فالجنس العامّ المفْرَد يجوز أن يُخَصَّص إلى الواحد، ولا يجوز في الجمع العامّ الجنس أن يُخَصَّص إلى الواحد؛ بل يقف جوازُ التخصيص عند أقل ذلك الجمع، ولك أن تقول: الرَّجل أفضل من المرأة، تفضيلٌ للجنس واحدًا واحدًا، والرِّجال أفضل من النساء، تفضيل للجنس جماعة جماعة، وكلّ واحد منهما لغرض يَخُصّه، وهذا بالنسبة إلى الإثبات، وأما في النفي، فقالوا: إن قوله تعالى: ﴿لا تدركه الأبصار﴾ [الأنعام: ١٠٣] إنه للاستغراق دون الجنس، وأن المعنى لا يُدْرِكه كلُّ بصر، وهو سلب العموم، أعني: نفيَ الشمول، فيكون سلبًا جزئيًّا، وليس المعنى: لا يدركه شيء من الأبصار، ليكون عموم السلب، أي: شمول النفي لكل واحد، فيكون سلبًا كليًّا، كما أنَّ الجمع المعرف باللام في الإثبات لإيجاب الحُكم لكلِّ فرد، فكذلك هو في النفي لسلب الحُكم عن كلّ فرد، كقوله تعالى: ﴿وما الله يريد ظلما للعباد﴾ [غافر: ٣١]، ﴿فإن الله لا يحب الكافرين﴾ [آل عمران: ٣٢]،﴿إن الله لا يهدي القوم الفاسقين﴾ [المنافقون: ٦] [(٢)].

ونقل عنه أحدُ أحفاده، وهو أبو عبد الله بدر الدّين الدَّماميني المخزومي الإسكندراني (ت: ٨٢٧هـ)[(٣)] في شرحه للجامع الصحيح للإمام البخاري، المسمَّى: "مصابيح الجامع" في سياق تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالُواْ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [الأنفال: ٣٢] قال: "أورد ابن المُنير في تفسيره هنا سؤالًا، فقال: قد حَكَى اللهُ عنهم هذا الكلام في هذه الآية، وهو من جنس نظم القرآن، فقد وجد منه التكَلُّم ببعض القرآن، فكيف يتمُّ نفيُ المعارضة بالكلية، وقد وُجد بعضُها، ومنها حكاية الله عنهم في سورة بني إسرائيل: ﴿ وَقَالُواْ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ تَفْجُرَ لَنَا مِنَ ٱلْأَرْضِ يَنۢبُوعًا ﴾ [الإسراء: ٩٠]؟ وأجاب: بأن الإتيان بمثل هذا القدر من الكلام لا يكفي في حصول المعارضة؛ لأنَّ هذا المقدارَ قليل، لا تظهر فيه وجوهُ الفصاحة والبلاغة"[(٤)].

---

(١) ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٣: ٢٥١، ٢٥٢.

(٢) ينظر: المصدر السابق ٤: ١٢٧، ١٢٨.

(٣) فقد قال: هو جدُّ جَدِّي من قِبَل الأُمّ، فأنا من ذريته. ينظر: مصابيح الجامع ١: ١١٠.

(٤) ينظر: مصابيح الجامع ٨: ٢٢١، ٢٢٢.

وفي موضع آخر طرح تساؤلًا، وأورد جواب ابن المنير عليه، فقال: "فما وجهُ كونِ السنَّةِ في السفينة أن يقول: "بسم الله مجراها ومرساها" يذكر المبدأ والمنتهى؟ قال ابن المنير في تفسيره: الحكمة فيه – والله أعلم–: أنَّ السفينة لا يَحصُل الغرضُ منها إلَّا بالبلاغ، فلو سافرت ما شاء الله تعالى، ثمَّ عطبتْ في آخر السفر، لم يحصُل شيء من الغرض، قَلَّ ولا جَلَّ، ولا كذلك الطعامُ ونحوُه من الأفعال التي يحصُل بكلِّ جزء منها جزءٌ من الغرض، فتوقُّفُ أولِ السَّفر على آخره في حصول الغرض أوجبَ أن تكون التسمية إلى آخره جامعة للأول والآخر؛ لئلَّا يكون حيثُ لا غرض البتة، ففي ذلك تنبيه على المشهور من المذهب، وهو أنَّ أُجرة السفن على البلاغ، فلو عطبتْ – ولو في الآخر– فلا أجرة لصاحبها البتة، كما أنَّه لم يحصل لصاحبه غرض البتّة، وتحقُّقُ أنَّ الغرض موقوف على الآخر: أنَّ السنَّةَ أن يُسمِّي في ركوبها لأوَّل السفر وآخره من أوَّل الأمر"[(١)].

ونقل عنه جلال الدِّين السيوطي (ت: ٩١١هـ) في حاشيته: "نواهد الأبكار وشوارد الأفكار" على تفسير البيضاوي (ت: ٦٨٥هـ) "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" في سياق الكلام على لفظ (الناس) في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] فقال: "قال ابن المنير في تفسيره: يُحتمل أن يكون رأى أنَّ العهد بالموصولة أشبه؛ لأنَّ تعريف الموصول عهدي، وأمّا إذا كانت اللَّام للجنس فلا عهد ولا تعريف، فناسب ذلك الموصوفة؛ لأنَّها نكرة، فاستبعد أن يكون المنكور بعض المعهود"[(٢)].

وفي رسالة إرشاد المهتدين إلى نصرة المجتهدين للسيوطي قال: "قال ابن المنير في أول تفسيره: إمام الحرمين له علو همَّة إلى مساوقة المجتهدين"[(٣)].

وممن نقل عنه الشهابُ الخفاجي، أحمد بن مُحَمَّد (ت: ١٠٦٩هـ) في حاشيته "عنايه القاضي وكفاية الرّاضي" على تفسير البيضاوي، في أكثر من موضع، من ذلك:

قوله: "قال ابن المنير في تفسيره: فيكون القبول عبارة عن أوله واستقباله، وتقبَّلَها بمعنى استقبلها بأوّل وهلة من ولادتها، وأظهر الكرامة فيها حينئذ، وفي المثل: خلّ الأمر بقوابله، أي: بأوائله. انتهى"[(٤)].

وفي موضع آخر قال: "وفي البحر الكبير أنّ هذا يقتضي أنَّه يجوز أن يُقال: لا رجلَ قائمون، والقياس لا يأباه، إلَّا أنَّه لم يَرِد إلَّا مع الفصل بينهما، وهو كلامٌ حسن"[(٥)].

---

(١) ينظر: مصابيح الجامع ٨: ٢٤٤.

(٢) ينظر: نواهد الأبكار ١: ٣٦٤.

(٣) ينظر: إرشاد المهتدين (ص: ٢٤).

(٤) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٣: ٢٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ٤: ٥٥.

وقال في موضع آخر: "وفي البحر الكبير: الأحسن عندي أنّ هول القيامة يُكْشَف أيضًا، ككرب الموقف إذا طال موقفه، كما ورد في حديث الشَّفاعة العُظمى في الفصل بين الخلائق، إلَّا أنّ الزَّمخشري لم يذكره؛ لأنّ المعتزلة قائلون بنفي الشفاعة، وقد غَفَل عن هذا من اتَّبعه"(١).

وقال في موضع آخر: "واعلم أنَّه قال في البحر الكبير: إنَّ السَّنة الشَّرعية قمريَّةٌ لا شمسيَّة، والشَّمسية ممَّا حدث في دواوين الخراج، وإنّما أُضيف الحساب في الآية إليهما، لأنَّ بطلوع الشمس ومغيبها يُعْرَف عددُ الأيام التي تتركَّب منها الشهور والسُّنون، فمن هنا دخلت، انتهى"(٢).

وقال: "المعتزلة يشترطون في الإدراك البنية، كما نقله ابن المنير في تفسيره"(٣).

وقال: "لأنّ ابن المنير ـ رحمه الله ـ قال في تفسيره: لو طعن الذّميُّ في ديننا مع أهل دينه وتستَّر فإذا بلغنا ذلك كان نقضًا للعهد"(٤).

ونقل عنه قوله في ترتيب الأشهر الحرم: "واختلف في ترتيبها، فقيل: أوّلها المحرم وآخرها ذو الحجة، فهي من شهور عام، وقيل: أوّلها رجب فهي من عامين، وقيل: أوّلها ذو القعدة، وهو الصحيح لتواليها، وفي الحديث ثلاث متواليات ورجب مضر، اهـ وأورد عليه ابن المنير في تفسيره أنَّه إنَّما يتمشَّى على أنَّ أوّل السَّنة المُحَرّم، وهو حَدَثَ في زمن عمر ﷺ، وكان يُؤَرّخ قبلَه بعام الفيل، ثمّ أُرِخ في صدر الإسلام بربيع الأوّل، فتأمّله"(٥).

وقال: "قال ابن المنير في تفسيره: والعائد على الموصول محذوف، مثل: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان:٤١]، لا يقال: ضمير المأمور به حينئذ مجرور به، ولا يحسن حذف العائد المجرور؛ لأنا نقول: هذا الجارّ مما أُنِس حذفه، فلا يُقَدّر العائدُ إلَّا منصوبًا مفصولًا، كأنه قيل: أمر يوسف إيَّاه، لتعذر اتصال ضميرين من جنس واحد، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية، فالضمير المذكور ليوسف، أي: لئن لم يفعل أمري إيَّاه"(٦).

وقال: "قال ابن المنير في تفسيره: وكان قطفير عنينًا، وجمالها فاتنًا، فكان يصانعها على عنته مع جمالها الفاتن، ومن العجب ما رواه القصاص: إنَّها كانت عذراء، وكذا وجدها يوسف عليه الصلاة والسلام عندما أُعيدَ إليها شبابُها وتزوَّجها بسابقة الكتاب، انتهى"(٧).

---

(١) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٤: ٥٨.

(٢) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٤: ١٠١، محاسن التأويل للقاسمي ٤: ٤٤٠ ربما نقل بالواسطة.

(٣) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٤: ٢٣٣.

(٤) ينظر: المصدر السابق ٤: ٣٠٤.

(٥) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٤: ٣٢٤. وفتح البيان في مقاصد القرآن ٥: ٢٩٧ وأظن أنه نقل من الحاشية.

(٦) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٥: ١٧٤، وروح المعاني ١٢: ٢٣٤.

(٧) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٥: ١٨٦.

وممن نقل عنه أبو عبد الله الزرقاني، مُحَمَّد بن عبد الباقي (ت: ١١٢٢هـ) في شرحه للمواهب اللدنية بالمنح المحمدية لابن حجر الهيتمي (ت: ٩٢٣هـ)، من ذلك، قوله: "﴿بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ من جنسهم يعرفون حاله، وأنه ما قرأ ولا درس، وقد جاءه العلم دفعة، فقصَّ سيرَ الأوَّلين والآخرين على ما هي عليه، فيعلم العاقلُ أنَّه أَمْرٌ خارق من عند الخالق، كل ذلك إبلاغ في ظهور حُجّته، ووضوحِ معجزته، فكيف يليق أن يُجْعَل المقتضى مانعًا، فيلحدون ويجحدون، قاله ابن المنير في تفسيره"(١).

وكذا قوله: "وما أحلى قولَ ابنِ المنير في تفسيره: ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾ [التوبة: ٤٣] دعامة في الكلام، يُقْصَد بها ملاطفةُ المُخاطَب، وهو عادة العرب في التلطّف بتقديم الدعاء لاستدعاء الإصغاء، أو خير معناه: لا عهدة عليك، فهو تخصيص وتمييز، لا أنَّ الإذن ذنب يتعلّق به العفو؛ لأنَّ في تحمّله ومسامحته لهم مع أذاهم حملًا للمشقة على نفسه، وإسقاطًا للحظوظ، فهو عتبٌ عليه بلطفٍ لا ملامَة فيه، أي: قد بلغت في الامتثال والاحتمال الغايةَ، وزِدتَ ما أجحف بكَ في محبَّة اللهِ وطاعته، والرّفق بالبر والفاجر، وأين هذا من التَّخطِئة التي بزغ بها الزَّمخشريُّ عرق العُجمة لإساءة الأدب على المصطفى، وأراد بعضُهم أن يُصْلح فأفسد، فقال: بدأ بالعفو قبل العتب، ولو عكس انقطع نياط قلبه، وكله ذهول عن عتب الحبيب في خيفة على نفسه، وهو تخفيف لا تعنيف، ومدحٌ لا قدح، وهذا كما قيل له إذ جَهِد وجَدَّ في العبادة: ﴿مَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لِتَشْقَىٰٓ﴾ [طه: ٢] ﴿فَلَعَلَّكَ بَـٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]"(٢).

وممن نقل عنه ابن عجيبة، أبو العباس، أحمد بن مُحَمَّد (ت: ١٢٢٤هـ) في تفسيره: "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد"، قال: "ويدلّ على هذا التأويل: قوله تعالى: ﴿وما أريد منهم من رزق﴾ الخ، قال ابن المنير: إلّا لأمرهم بعبادته، لا لطلب رزقٍ لأنفسهم، ولا إطعام لي، كما هو حال السادات من الخلق مع عبيدهم، بل الله هو الذي يرزق، وإنّما على عباده العبادة له؛ لأنَّهم مُكلَّفون، ابتلاءً وامتحانًا، أمَّا الإرادة فكَما تعلَّقت بالعبادة تعلَّقت بما يخالفها، لقوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، اهـ"(٣).

وممن نقل عنه عبد الهادي نجا الأبياري (ت: ١٣٠٥هـ) في كتابه: الفواكه الجنوية في الفوائد النحوية، وذلك في سياق استخدام كلمة (تعالى) وأنها لا تقال في غير حق الله سبحانه، فقال: "قال ابن المنير في تفسيره: يقال علا زيد ولا يقال: تعالى زيد؛ لأنَّ العُرْف خَصَّه بالله سبحانه وتعالى، اهـ"(٤).

---

(١) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية ٨: ٣٥٤.

(٢) ينظر: شرح الزرقاني على المواهب اللدنية ٩: ٤٣، ٤٤.

(٣) ينظر: البحر المديد ٥: ٤٨١.

(٤) ينظر: معجم المناهي اللفظية لبكر أبو زيد (ص: ١٩٠).

ثالثًا: منهج ابن المنير في تفسير البحر الكبير

ليتضح لنا منهج ابن المنير في تفسيره سأنقل تفسير آية كاملة من الجزء المخطوط الذي وقفت عليه، وهي تفسير قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [المائدة: ٣٨] فقد بدأ هذا الجزء بتفسير هذه الآية الكريمة، فقال: "قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ قال الزمخشري: هو مرفوع على الابتداء، والخبر ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾ ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط، لأنه في الحقيقة موصول، والتقدير: والذي سرق، وهو في قوة قولك: من سرق فاقطع يده...، قال: وفَضَّل سيبويه الشاذة بالنصب، وهي قراءة عيسى بن عمر على قراءة العامة، وعلله الزمخشري بأن الأمر بالفعل أولى، انتهى كلامه، وقد غلط عن سيبويه، وقد كان سيبويه متشرعًا لا يستجيز أن يجعل كلم البشر العاجز أفصح من كلام الله المعجز، والشاذة عند أهل الحق ليست قرآنًا، وإنما هي كالتفسير يتكلم به الراوي، ثم إن سيبويه بريء من عهدة النقل المذكور، وها أنا أنص كلام معنى كلام سيبويه، وذلك أنه فضَّل في باب الاشتغال النصب على الرفع بشرطين، أحدهما: أن يكون الفعل أمرًا أو نحوه، والآخر: أن يفصل المتكلم بناء أول الكلام على آخره، في مثل قولك: زيدًا فاضربه، فهذا أفضل من قولك: زيدٌ فاضربه، ثم ذكر سيبويه هذه الآية وأمثالها، وقد اختار الجماعة فيها الرفع، أي: اتفقوا على الإعراب به، فبين أنها ليست من الباب، لأن المتكلم ما بنى أول الكلام على آخره، وإنما وردت هذه الآيات كالتراجم عما يذكر بعدها مفصلًا، فقال: تقدير الكلام فيما يتلى عليكم السارق والسارقةُ، وقوى عنده هذا التأويل مجيء الآية في سياق قصص تليت أحكامها، فكام من جملتها قصة السرقة، والكلام عنده انتهى بقوله: والسارق والسارقة، فكأنه سوق السامعين إلى سماع حكم السرقة، فقال: فيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة، فكأن السامع قال: فما يُصنَع بهما؟ فقال: فاقطعوا أيديهما، فالخبر حينئذ محذوف مقدر على التقديم، والفاء استئناف كلام هو تفصيل ذلك المجمل، فخرج عن باب الاشتغال، وعن تفضيل النصب على الرفعن بل الرفع على هذا التأويل متعين لا يجوز غيره، وأنشد عليه[1]:

وقائلةٍ خَوْلانُ فانْكِحْ فتاتَهُمْ... وأُكرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا

فقال: خولان ليس مبتدأ أخبرت عنه بالفاء، ولكنه خبر مبتدأ، كأنه قال للسامع: هذه خولان، انظر إليها لأحدثك بما تصنع في شأنها، فكأن السامع قال: نظرت إليها فما أصنع؟ قال: فانكح فتاتهم، فالنصب إذًا أفضل من الرفع لو كان الكلام على معنى الاشتغال، ولكنه لما خرج عن ذلك المعنى بطل النصب بالكلية وتعين الرفع في الآية، وفي البيت سؤال: **فإن قلت**: فأي الكلامين أفصح؟ الرفع على تأويل سيبويه أو النصب على الاشتغال؟

قلت: كلام الله أفصح وأنصح، ولا تدخل صيغة أفعل هاهنا إلا اقتصادًا ومجزًا، وإلا فالأمر أعظم من ذلك، وإنما فضلنا الرفع على تأويلنا لأنه مليء بالفوائد، جار مجرى التبويب الذي يُشَوِّف القارئ والسامع إلى تفصيل ما

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه ١: ١٣٩.

عقد الباب عليه لتكون الترجمة منبهة للسامع حتى يسمع على يقظة ونباهة، ويتلقى الكلام على وعد وشوق وشوف، فيكون له أوعى وبه أعنى، وما أظن فصيحًا من فصحاء العلماء قديمًا وحديثًا أخذوا التبويب في الكتب والفصول والتراجم إلا من هذا المنزع، ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وأيضًا فإن الكلام على تأويلنا في الرفع جملتان مستقلتان بالفوائد، وعلى النصب جملة واحدة مكررة، فالأول أسهب وأنسب...، وقال الفراء: إنما حسن الرفع لأن السارق عام لا خاص بواحد بعينه، أي: فليس من باب: زيدًا فاضربه، لأن ذلك واحد بعينه.

فإن قلت: كيف ناسب الرفع العموم دون النصب على تعليل الفراء؟

قلت: لأن الرفع يخيل معه العموم نفيًا وإثباتًا، ألا تراك تقول في النفي: كلُّ الدراهم ما أنفقتُه، فتعني: ما أنفقت منها شيئًا، كما تقول: كلُّ الدراهم أنفقته، فتعني أنفقت كل واحد منها، بخلاف النصب، فإنك إن قلت: ما أنفقت كلَّ الدراهم، بطل العموم وصار معناه: ما أنفقت الكل بل البعض، فقد ظهر بذلك أن الرفع أقعد بالعموم، ولهذا اطرد فيه نفيًا وإثباتًا، فلما كان المقصود في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ العموم كان الرفع فيه أولى وأقعد.

قوله تعالى: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ المراد أيمانهما، وهي قراءة ابن مسعود، ولو لم يكن المراد الأيمان لكان القياس تثنية اليد لا جمعَها؛ لأن كل ما في الإنسان فيه زوج من الأعضاء لا يجمع في التثنية، لأنه يُلبّس بإرادة أكثر من اثنين...، بخلاف القلب ونحوه، في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] فإنه لا يلبس بإرادة أكثر من اثنين، فحسن جمعه في موضع التثنية تخلصًا بين لفظي تثنية.

فإن قلت: فمن أين قُطِعت عند مالك وأكثر العلماء الرجل اليسرى بعد اليمنى، خلافًا لمن قال بقطع اليد بعد اليد؟

قلت: إنما أخذ قطع الرِّجْل من السنة الناصة على ذلك، فإن قطع المحارب لما تعدد كان كذلك، فالسارق مرتين كالمحارب مرة واحدة، وقد دل الكتاب فيه على أن الرِّجْل بعد اليد.

سؤال: فإن قلت: فلم اقتصرت في مذهب الأكثرين على الكوع، خلافًا للخوارج، حيث قالوا: من المنكب؟

قلت: لأن الأصل العصمة، فلا ينتقل عنها إلا إلى الأقل مما يسمَّى يدًا، وأقل مسماها إلى الرسغ.

سؤال: فإن قلت: فلم قدَّم في هذه الآية الساق على السارقة، وقدَّم في آية النور الزانية على الزاني؟

قلت: لأن فعل الزنا مشترك بين الرجل والمرأة، لا يتصور إلا كذلك، والمرأة فيه هي البادئة بالمقدمات، ولو لم يكن إلا التبرج فضلًا عن الإطماع، فضلًا عن الشره الموجب للابتداء منها، ولو تخَدَّرت[1] ما خطر للرَّجُل فضلًا عن أن يطمع أو يجيب، ولا كذلك السرقة، فإن فعل السارق فيها أجنبي عن فعل السارقة، فجرى فيها الكلام

(١) أي: لازمت الستر، والخِدْرُ: السِتْرُ، وجارية مُخَدَّرَةٌ، إذا لازمت الخِدْرَ. ينظر: الصحاح ٢: ٦٤٣، خدر.

على الأصل من تقديم المذكر، لا سيما وهو فعل إنما يغلب من الرجال لا النساء، بخلاف الفعل الآخر فلا غلبة فيه لتوقف التصور عليهما جميعًا، وفرض الزاني بدون الزانية كالفاعل بالمجنونة أو الميتة نادر.

فائدة فقهية: وفي قوله تعالى: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَسَبَا﴾ دليل على أنْ لا جزاء لفعل السرقة سوى القطع، فعلى هذا لو استهلك السارق المسروق فقطع لم يتبع به دينًا؛ لأن ذلك يُصَيّر القطع بعض جزاء لاجزاءً كاملًا، وظاهر الآية أنه جزاء كامل...

[ثم قال]: وأُخِذَ النّصاب من السُّنَّة، وهو ثلاثة دراهم قيمة المجن الذي قطع فيه النبي ﷺ يد سارقه، ثم أحال عليه في حديث آخر.

وأما اعتبار الحرز: فيُحْتَمل أن يكون من مسمى السرقة لغة، فإنَّا نعلم أنَّ الغاصب والمكّار ونحوهما لا يُسَمَّى فعلُهما في اللغة سرقة، ويُحتَمل أن يُؤخذ اعتبارُه من الآثار والأعمال.

سؤال: فإن قلت: بماذا انتصب ﴿جزاء﴾ و ﴿نكالًا﴾؟

قلت: كلاهما مفعول من أجله، فالعامل فيهما: اقطعوا.

سؤال: فإن قلت: كيف ينتصبان من جهة واحدة بلا عاطف؟ وهل ذلك إلا كانتصاب ظرفي زمان أو مكان، وذلك لا يستقيم حتى يكون أحدهما بدلًا من الآخر، وإنما ساغ في الحال اجتماع حالين؛ لأن الحال خبر فيهما، كالخبر بعد الخبر، وفي المسألة غور عميق؟

قلت: السؤال وارد ولا يستقيم اجتماع مفعولين في هذا الباب؛ لأنه يرجع إلى اجتماع علتين، والصحيح أن ذلك لا يسوغ، فيتعين البدل أو أن يكون الثاني مفعولًا للأول، كأن الكلام ليجزيهما الله نكالًا، فلك أن تجعله مفعولًا به، أو مفعولًا من أجله، والعامل المصدر الذي هو ﴿جزاء﴾ على التقديرين جميعًا، ويجوز أنه معمول للجزاء، أي: يجزيهم مُنكَّلين...اهـ"[1].

ومن خلال هذه القطعة من تفسير البحر الكبير نلحظ اعتناءه بالجانب اللغوي والبلاغي، ولكنه مع ذلك لم يهمل جانب التأصيل والتعليل للأحكام الفقهية التي تعرض في تفسيره، مع تعقبه للزمخشري وبيان غلطه في نقله عن سيبويه، وأنَّه يفضّل القراءةَ الشاذة على المتواترة، ثم ثناؤه على سيبويه بأنه لا يستجيز أن يجعل كلام البشر العاجز أفصح من لكلام الله المعجز، مؤكّدًا على أنّ القراءة الشاذة ليست قرآنًا.

وقد استعمل للإجابة عن التساؤلات والاستشكلات التي تتعلق بالجوانب اللغوية والبلاغية وغيرها على أسلوب الفنقلة، وذلك بأن يقول: فإن قلت...، قلت.

ولعل في نصوص من نقل عنه من العلماء مزيد توضيح لمنهجه في تفسيره، خصوصًا وأن هذا النصوص شملت مواضع متعددة من تفسيره.

---

(١) ينظر: مخطوط البحر الكبير في بحث التفسير [١/ب، أ]، [٢/ب، أ]، [٣/ب، أ].

رابعًا: أماكن وجود مخطوطات البحر الكبير ونماذج منها

سبق أن نقلت عن حفيد ابن المنير، وهو بدر الدين ابن الدماميني في كتابه: "مصابيح الجامع" أن تفسير ابن المنير يزيد على عشرين مجلدًا ضخمة[1]، وهذا لا يبعد، فالمجلد الذي وقفت عليه من التفسير، وهو نسخة مكتبة غوتا الألمانية، بدأ بتفسير قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وانتهى بتفسير قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ ۖ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ ٱلْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِىٓ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة: ٩٦]، وهذا المجلد يقع في (١٢٨) ورقة، في كل صفحة ١٨ سطرًا

فتفسير "البحر الكبير في بحث التفسير" ضخم وكبير، إلا أنني لم أعثر إلا على قطع قليلة منه، من ذلك:

جزء من التفسير في مكتبة غوتا الألمانية، التي أشرت إليها آنفًا، ورقمها في المصدر (٥٣٤ A)، ويوجد منها صورة في مركز جمعة الماجد بدبي، وهي برقم: (١٠٠٥٤٩٥).

وجزء آخر في دار الكتب المصرية، برقم حفظ ٣٤/١ (٦٠)، ويقع هذا الجزء في (١٥٨) ورقة، في كل صفحة ٢٥ سطرًا، وقد بدأ بتفسير قوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ولا أعلم أين انتهى هذا الجزء، لأنني لم أعثر على النسخة المخطوطة كاملة، ويبدو أنه انتهى مع نهاية الجزء الثالث من القرآن الكريم.

وهما الجزءان اللذان ذُكِرا في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط[2].

إلا أنني وجدت أن خزانة التراث أشارت إلى أجزاء أخرى من التفسير، من ذلك:

المكتبة الخديوية، مصر، برقم حفظ ١٣٠/١ (ن ع ٦٠).

وهناك صور في معهد المخطوطات العربية بمصر، وأظن أنها من دار الكتب المصرية، وهو الجزء الذي سبقت الإشارة إليه، والله أعلم.

وفيما يلي صور لكل من نسخة دار الكتب المصرية، ومكتبة غوتا الألمانية:

---

(١) ينظر: مصابيح الجامع ١: ١١٠.

(٢) ينظر: ج٢/ق٢/٢٨١.

الجزء الثالث من البحر الكبير
في علم التفسير

صفحة العنوان . نسخة دار الكتب المصرية

الورقة الأولى . دار الكتب المصرية

وصف نسخة دار الكتب المصرية

صفحة عنوان البحر الكبير . نسخة غوتا الألمانية

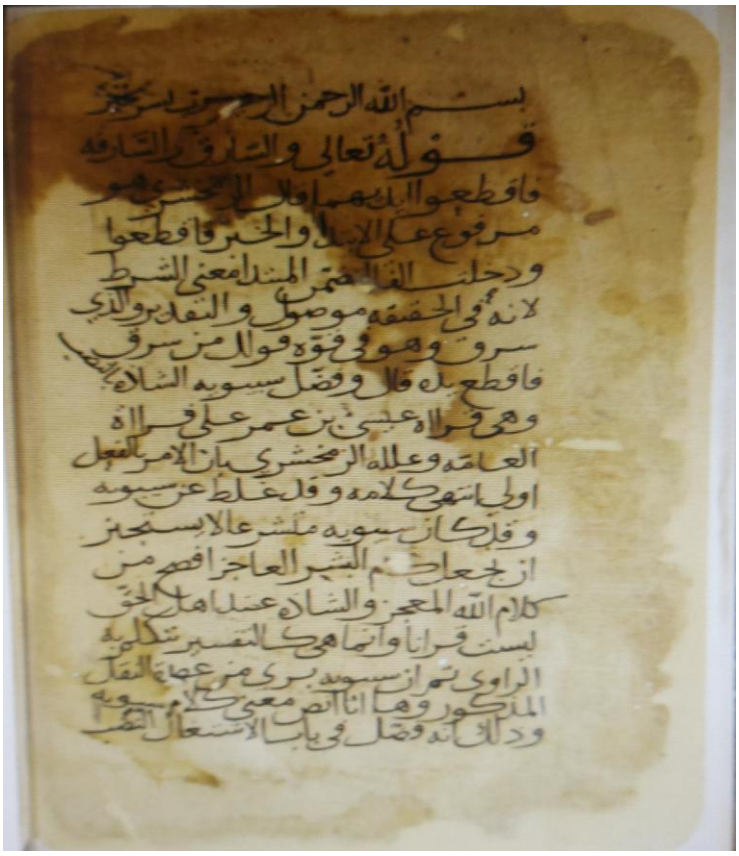

الصفحة الأولى . نسخة غوتا الألمانية

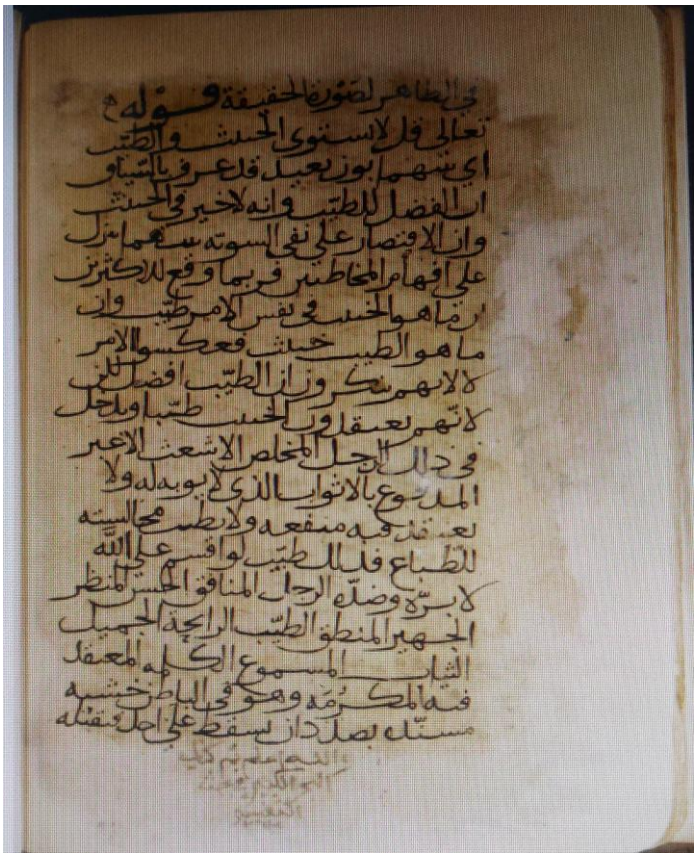

الصفحة الأخيرة . نسخة غوتا الألمانية

خلاصة البحث والتوصيات

. ناصر الدين ابن المُنير علم من أعلام التفسير، ومفخرة من مفاخر الديار المصرية، وله باع طويل في التفسير والقراءات والنظر والبلاغة والأصلين وفنون شتى، وهو سلسل أسرة علمية عريقة، وقد اشتهر في تعقّبه لكشاف الإمام الزمخشري في كتابه: "الانتصاف من الكشاف".

. تفسيره "البحر الكبير في بحث التفسير" تفسير نفيس كما وصفه الإمام الذهبي، وهو كذلك، وهو تفسير ضخم كبير يقع في أكثر من عشرين مجلدًا كما قال ابن الدماميني، وقد غلب عليه الاهتمام بالجوانب اللغوية والبلاغية، إلا أنه لم يغفل الجوانب الأخرى من تعليل للأحكام، ورد للاستشكلات، وتصويب للنقول، وقد اعتمد أسلوب الفنقلة في إيراد السؤال والجواب عليه.

. كان هذا التفسير النفيس متداولًا بين العلماء، وقد نقلوا عنه وأفادوا منه، وممن نقل عنه الإمام الزركشي في كتابيه "البرهان في علوم القرآن"، و"البحر المحيط في أصول الفقه"، كما نقل عنه بدر الدين ابن الدماميني في كتابه: "مصابيح الجامع"، والجلال السيوطي في حاشيته على تفسير البيضاوي المسماة: "نواهد الأبكار وموارد الأفكار"، وكذلك في رسالته: "إرشاد المهتدين إلى نصرة المجتهدين"، وأكثر من النقل عنه الشهاب الخفاجي في حاشيته على التفسير البيضاوي وذلك في أكثر من موضع، وقد نقل عنه كذلك الإمام الزرقاني في شرحه للمواهب اللدنية، وأبو العباس ابن عجيبة في تفسيره: "البحر المديد في تفسير القرآن المجيد".

. أوصي المهتمين بتحقيق التراث التفسيري البحث عن الأصول المخطوطة لهذا التفسير النفيس، رجاء أن يخرج إلى النور ويفيد منه أهل العلم، والمهتمين بالجوانب البلاغية واللغوية في التفسير.

. كما أُهيب بالقائمين على خزائن المخطوطات أن يقدِّموا ما لديهم بخصوص هذا التفسير، فهو حري بأن يخرج إلى النور.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرس المصادر والمراجع

- الأدنروي، أحمد بن مُحَمَّد (ت: ق ١١هـ)، طبقات المفسرين، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، نشر مكتبة العلوم والحكم، السعودية، ط١/١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- البغدادي، إسماعيل بن مُحَمَّد أمين (ت: ١٣٣٩هـ)، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، باعتناء مُحَمَّد شرف الدين بالتقايا، ورفعت بيلكه الكليسى، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت. . هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية وكالة المعارف، المطبعة البهية، استانبول، ط/١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩هـ)، معجم المناهي اللفظية وفوائد في الألفاظ، نشر دار العاصمة، الرياض، ط٣/١٤١٧هـ -١٩٩٦م.
- ابن تغري بردي، أبو المحاسن، جمال الدين، يوسف بن تغري بردي (ت: ٨٧٤هـ)، المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: د. مُحَمَّد مُحَمَّد أمين، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، مصر.
- الجوهري، أبو نصر، إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط٤/١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل، أحمد بن علي (ت: ٨٥٢هـ)، تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، تحقيق: مُحَمَّد علي النجار، نشر المكتبة العلمية، بيروت. . الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، اعتناء: مُحَمَّد عبد المعيد خان، نشر مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط٢/١٣٩٢هـ. ١٩٧٢م.
- الحسيني، أبو المحاسن، شمس الدين، مُحَمَّد بن علي (ت: ٧٦٥هـ)، ذيل تذكرة الحفاظ، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- الخفاجي، شهاب الدين، أحمد بن مُحَمَّد (ت: ١٠٦٩هـ)، حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي (عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاوي)، نشر دار صادر، بيروت.
- ابن خلكان، أبو العباس، شمس الدين، أحمد بن مُحَمَّد البرمكي الإربلي (ت: ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت.
- الداوودي، شمس الدين، مُحَمَّد بن علي (ت: ٩٤٥هـ)، طبقات المفسرين، نشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الدماميني، بدر الدين، مُحَمَّد بن أبي بكر بن عمر المخزومي القرشي الإسكندراني (ت: ٨٢٧هـ)، مصابيح الجامع، باعتناء مكتب: نور الدين طالب، نشر دار النوادر، سوريا، ط١/١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله، مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان (ت: ٧٤٨هـ)، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير

وَالأعلام، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/٢٠٠٣م. . العبر في خبر من غبر، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، نشر مطبعة حكومة الكويت، ط/١٩٨٤م. . سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المختصين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

- الزرقاني، أبو عبد الله، مُحَمَّد بن عبد الباقي (ت: ١١٢٢هـ)، شرح الزرقاني على المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين، مُحَمَّد بن عبد الله بن بهادر (ت: ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط١/١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي، القاهرة. . البحر المحيط في أصول الفقه، نشر دار الكتبي، ط١/١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- زركلي، خير الدين بن محمود (ت: ١٣٩٦هـ)، الأعلام، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط١٥/٢٠٠٢م.
- سيبويه،، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام مُحَمَّد هارون، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، نواهد الأبكار وشوارد الأفكار = حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، (٣ رسائل دكتوراة)، نشر جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، المملكة العربية السعودية، ط/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٥م. . حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط١/١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م. . بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، نشر المكتبة العصرية، لبنان، صيدا. . إرشاد المهتدين إلى نصرة المجتهدين، تحقيق: د. عبد الحكيم الأنيس، نشر دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، ط١/١٤٤٣هـ. ٢٠٢١م.
- ابن شاكر، صلاح الدين، مُحَمَّد بن شاكر بن أحمد (ت: ٧٦٤هـ)، فوات الوفيات، تحقيق: إحسان عباس، نشر دار صادر، بيروت، ط١/١٩٧٣، ١٩٧٤م.
- الشوكاني، مُحَمَّد بن علي (ت: ١٢٥٠هـ)، إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول، تحقيق: أحمد عزو عناية، نشر دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- الصفدي، صلاح الدين، خليل بن أيبك (ت: ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، نشر دار إحياء التراث، بيروت، ط/١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م.
- ابن عجيبة، أبو العباس، أحمد بن مُحَمَّد الحسني الأنجري الفاسي (ت: ١٢٢٤هـ)، البحر المديد في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: أحمد عبد الله القرشي رسلان، نشر الدكتور حسن عباس زكي، القاهرة، ط/١٤١٩هـ.
- ابن بنت العراقي، علم الدين، عبد الكريم بن علي الأنصاري (ت: ٧٠٤هـ)، الإنصاف مختصر الانتصاف

من الكشاف، تحقيق: د. مُحَمَّد ديب العباس، د. مُحَمَّد ربيع الجنيدي، نشر جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم، ط١/١٤٣٨هـ. ٢٠١٧م.

- ابن العما الحنبلي، أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد (ت: ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، عبد القادر الأرناؤوط، نشر دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١/١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ابن فرحون اليعمري، برهان الدين، إبراهيم بن علي (ت: ٧٩٩هـ)، الديباج المُذْهَب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق وتعليق: الدكتور مُحَمَّد الأحمدي أبو النور، نشر دار التراث، القاهرة.
- الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، قسم التفسير وعلوم القرآن، نشر المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، عمّان، الأردن، ط/١٩٨٩م.
- كحالة، عمر بن رضا (ت: ١٤٠٨هـ)، معجم المؤلفين، نشر مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
- مخلوف، مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر (ت: ١٣٦٠هـ)، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الملوي المنفلوطي، أبو عبد الله، ولي الدين، مُحَمَّد بن أحمد بن إبراهيم الديباجي (ت: ٧٧٤هـ)، بيان أمهات المهمات الأكبر، تحقيق: د. طه مُحَمَّد فارس، [لم ينشر بعد].
- نويهض، عادل، معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، نشر مؤسسة نويهض الثقافية، بيروت، ط٣/١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- اليافعي، أبو مُحَمَّد، عفيف الدين، عبد الله بن أسعد (ت: ٧٦٨هـ)، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، علق عليه: خليل المنصور، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- ياقوت الحموي، شهاب الدين، أبو عبد الله، ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: ٦٢٦هـ)، معجم البلدان، نشر دار صادر، بيروت، ط٢/١٩٩٥م.